

• جمعية البنوك في الأردن تنظم الملتقى الثالث للمسؤولية المجتمعية برعاية محافظ البنك المركزي

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 2012/10/22 الملتقى الثالث للمسؤولية المجتمعية تحت رعاية الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني.

وقال فريز في كلمة افتتح بها المنتدى أن موضوع المسؤولية المجتمعية والارتقاء به إلى مستوى يضمن الشراكة المجتمعية للوصول إلى نسيج مجتمعي متكامل أصبح يحظى باهتمام متزايد. وأضاف أن الاهتمام بهذا المفهوم ليس لدوره الإنساني أو المجتمعي بل لأنه عنصر أساسي لتمكين البنوك من بناء نموذج اقتصادي مستدام يحقق لها عائداً اقتصادياً مجدياً في الأجل الطويل. وأكد فريز على أن تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية يعبر واجباً ومسؤولية وليس عملاً خيرياً، ويتوجب على الجهات الوطنية كافة وخصوصاً البنوك السعي الحثيث لتعزيز موقعها كشريك أساسي مع الجهات المعنية في بناء الوطن وتبني المبادرات الوطنية في شتى جوانب الأعمال الاجتماعية.

وأشار إلى أن الشراكة المجتمعية تعد توجهاً تنموياً للبلدان وإحدى أبرز مؤشرات التنمية المستدامة والتي يتم بناؤها على أساس التفاعل والتكامل بين الأدوار التي تقوم بها مؤسسات الدولة بدءاً من الحكومة التي توفر البيئة والبنية المناسبة مروراً بالمجتمع المدني ومؤسساته وصولاً إلى دور القطاع الخاص الفاعل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

وقال فريز أن المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الجهاز المصرفي تبدأ من الإدارة الفعالة للموارد وتمويل الاقتصاد بصورة كفؤة ومعاملة العملاء بعدالة الأمر الذي يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادية وتحسين مستوى دخل الأفراد من خلال تقديم ودعم البرامج التمويلية وخصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الأفراد والأسر المنتجة. وأشاد بالجهود التي تبذلها البنوك الأردنية للمساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية، منوهاً أنه في ظل التراجع في أداء الاقتصاد المحلي فإن التوقعات من البنوك كبيرة لتضاعف جهودها في مساعدة المجتمع على تجاوز الظروف القائمة ومعالجة التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

ودعا المحافظ البنوك إلى بذل المزيد من الجهود في مجال المسؤولية المجتمعية، مؤكداً على استعداد البنك المركزي للتعاون في هذا المجال.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم، أن ملتقى المسؤولية المجتمعية يعد مبادرة سنوية من جمعية البنوك سعياً منها لإبراز وتعزيز أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، وهو يعد بمثابة

وقفة لمراجعة إنجازات البنوك وتوجهاتها في مجال المسؤولية المجتمعية وبحث سبل تطوير وتفعل هذه الأدوار بما يعود بالخير والنفع على قطاعات المجتمع كافة. وأشار إلى أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يقوم على أساس تحقيق مصالح الجميع من مستهلكين وموظفين ومديرين وكذلك المحافظة على البيئة التي تعمل فيها المؤسسات، منوهاً إلى أن المسؤولية المجتمعية للشركات تتطلب أن تكون أدوارها أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، لتشمل المشاركة الفعالة في البرامج الوطنية المختلفة من تعليم ورياضة وثقافة وتراث وغيرها، إضافة للالتزام بحماية البيئة والعمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة.

وقال السالم أن أدوار الشركات في مجال المسؤولية المجتمعية لازالت دون المستوى المأمول؛ فالقطاع الخاص يشكل العمق الاستراتيجي للاقتصاد الوطني ويعتبر الداعم الرئيسي له، وفي ظل الأعباء الحكومية المتزايدة وتضخم الدين الحكومي والمستويات القياسية لعجز الموازنة العامة، يصبح من الضروري أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنمية.

وأشار السالم إلى أن البنوك العاملة في الأردن كانت السباقة في تحمل مسؤولياتها تجاه مجتمعها لتأخذ دوراً ريادياً وخلاقاً في التصدي للتحديات الاجتماعية، ولتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع ضمن إطار مسؤوليتها المجتمعية والذي تبنته كاتجاه مؤسسي وثقافة ونهج متفق عليه، وهذا جعل البنوك تترفع على عرش الصدارة في مساهماتها المجتمعية مقارنة مع القطاعات الأخرى في الأردن. وقال أن البنوك في الأردن تتمتع بأقصى درجات الشفافية والإفصاح وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية وهو ما يؤكد التزام البنوك تجاه جميع أصحاب المصالح من مساهمين ومودعين ومقترضين وموظفين وخزينة ومجتمع محلي، مضيفاً بلن البنوك في الأردن تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتعتبر من أكثر القطاعات متانة وقوة، وتسهم في توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

ولفت السالم إلى أن البنوك في الأردن تتحمل مسؤولياتها بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال استقطاب المدخرات وتشجيع الادخار والاستثمار، والعمل على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات في القطاعين العام والخاص، والاهتمام بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشروعات ذات الطابع الأخضر والصديقة للبيئة، إضافة إلى تقديم ورعاية ودعم مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة مجالاتها. ونوه إلى أن مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية بلغ حوالي 37 مليون دينار خلال عام 2011 والتي تشكل ما بين 9-10% من صافي الربح السنوي. وقال إن نشاطات المسؤولية المجتمعية للبنوك شملت التعليم والتنمية والفقر والطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات

الخاصة، والمجالات الرياضية والصحية والمجالات الثقافية والفنية والمهنية والمجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية، إضافة لدعم مؤسسات وطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية.

وأكد مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح أهمية تطوير مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الشراكة المجتمعية بمفهومها الشامل بما يضمن ان تعود بالفائدة على شرائح المجتمع كافة. وقال قندح أن جمعية البنوك دأبت سنويا على تنظيم هذا الملتقى لتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية والفوائد التي تجنيها مؤسسات المجتمع المدني من هذه النشاطات وسبل تطويرها لخدمة المجتمع على أفضل وجه.

وعرض الرئيس التنفيذي لتوباز انترناشونال الدكتور غسان عبدالله آية ومنهجية النسيج المجتمعي المتكامل ودليل المسؤولية المجتمعية للقطاع المصرفي. ودعا لعمل مشروعات متخصصة تكون نواة للتنمية المستدامة والتركيز على حاجات المجتمع و أن يكون للمجتمع قرار في نوعية المشروعات التي تنفذ حتى يتفاعل معها المجتمع وتحقق الأهداف في مواجهة الفقر والحاجة.

وناقش المشاركون في الملتقى تجارب البنوك المحلية لاسيما البنك الإسلامي الأردني وبنك الإسكان والبنك العربي وبنك ستاندرد تشارترد وكيفية استفادة مؤسسات المجتمع الوطني. وعرضت هذه المؤسسات تجاربها مع برامج المسؤولية المجتمعية للبنوك أبرزها الصندوق الخيري الهاشمي وصندوق الحسين للإبداع والتفوق ومؤسسة جدكو ومؤسسة سيدة السلام.

واستعرض المدير التنفيذي لدائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الدكتور جمال أبو عبيد تجربة بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مجال ممارسة المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن فلسفة البنك في هذا المجال تقوم على أنه يؤدي مهمة أساسية وضرورية للمجتمع المحلي من منطلق الإيمان بدوره في خدمة المجتمع ضمن رؤية واضحة تستهدف تنمية المجتمعات المحلية في مختلف مناطق تواجده. وأكد عبيد على حرص البنك على تطبيق أسس وقواعد الاستدامة في كافة مجالات عمله ويخطط لبناء نظام مؤسسي متكامل لهذه الغاية في السنوات المقبلة، حيث تنوعت المجالات والأنشطة التي شملتها مظلة المسؤولية الاجتماعية للبنك بتعدد الجهات المستفيدة من ناحية وتنوع أنشطتها من ناحية أخرى.

وقال عبيد أن البنك أدخل تجربة رائدة وفريدة في مجال العمل المصرفي على مستوى الأردن وعلى مستوى المنطقة بشكل عام، وذلك بافتتاح فرع للأطفال الذي يستهدف لغرس عادة الادخار وتنمية الوعي والثقافة المصرفية لدى الأطفال وتدريبهم على القيام ببعض العمليات المصرفية بأسلوب سهل ومبسط. كما يعتبر بنك

الإسكان صاحب الريادة في فكرة الفرع المتنقلة من خلال سيارات مجهزة لهذه الغاية، وقد ساعدت هذه الفكرة في استكشاف مواقع مناسبة لتأسيس الفروع الدائمة في مختلف مناطق المملكة.

وأشار عبيد إلى وجود عدد كبير من فروع البنك في المناطق الأقل حظاً، مما يساهم في تنميتها وتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ويحفز قيام المشاريع والأنشطة التجارية المختلفة في تلك المناطق. كما أن فروع البنك تقوم بدعم الهيئات والأندية والمدارس المحلية القريبة من مواقع عملها وخاصة المناطق الأقل حظاً، حيث تبادر هذه الفروع بتحديد احتياجات هذه المؤسسات والهيئات، وتقديم المساعدات لها في المناسبات والأعياد مثل دور الأيتام والمسنين والجمعيات الخيرية وقرى الأطفال.

وأشار عبيد أيضاً إلى أن البنك يعد داعماً رئيسياً للجامعات الأردنية في المؤتمرات العلمية التي تنظمها وخاصة المتعلقة بالمواضيع المصرفية والاقتصادية والاستثمارية، إضافة للمساهمة بشكل فاعل في المؤتمرات واللقاءات الاقتصادية العامة التي تعقد لمناقشة القضايا الاقتصادية والاستثمارية والمالية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات.

وقالت مديرة دائرة الاستدامة في البنك العربي خلود هندية أن الاستدامة تعد إستراتيجية متكاملة تتبناها المؤسسات بطريقة تطوعية تتجاوز ما هو مطلوب ضمن المتطلبات القانونية والتنظيمية، وتهدف لتحسين الأداء الاقتصادي للشركات والمساهمة في التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة. وأكدت ان مفهوم الاستدامة يرتكز على الممارسات المتعلقة حول ربط قيم الشركات ونشاطاتها مع توقعات الجهات ذات العلاقة من المساهمين والحكومة والمجتمعات والعملاء والشركاء التجاريين والموظفين والبيئة والمجتمع. وقالت إن رؤية البنك العربي تتمثل في أن يكون المؤسسة المالية الرائدة في العالم العربي وفي أن يكون في مجال الاستدامة المؤسسة المالية الرائدة في العالم العربي في مجال المسؤولية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتتمثل رسالة الاستدامة في البنك العربي بخلق قيم مستدامة مالية وغير مالية طويلة الأمد للجهات ذات العلاقة من خلال مواصلة دعم طموحات وتطلعات الجهات ذات العلاقة والمساهمة في تحقيقها. وبينت هندية أن قيم الاستدامة لدى البنك توجه وتدعم الأسس المتينة من الممارسات المصرفية. وقالت على هذا الأساس، نسعى في البنك العربي إلى بناء دور في مجال الاستدامة من أجل تحقيق تأثير أكبر في نهاية المطاف من خلال دعم عملائنا من أجل تحقيق طموحاتهم. وأكدت ان تقارير الاستدامة هي أداة لقياس الأداء والإفصاح حول أداء المؤسسات في مجال الاستدامة وتعزيز مسؤولية البنك تجاه الجهات ذات العلاقة (الداخليين والخارجيين) لتحسين أداء المؤسسة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وإن تقارير الاستدامة سنوية غير مالية يتم إصدارها من قبل المؤسسات المسؤولة، التي تدمج الأسس الأخلاقية ومبادئ حماية البيئة وتنمية المجتمع في إستراتيجيتها وممارساتها اليومية. وبينت أن مبادرة التقارير العالمية

(Global Reporting Initiative GRI) هي منظمة تضم عدد من المؤسسات والجهات ذات العلاقة

متخصصة في إيجاد وتصميم إطار ومبادئ تقارير الاستدامة المستخدمة عالمياً، حيث أنها ملتزمة بالتطوير المستمر لإيجاد مبادئ متكاملة وتفصيلية، حيث تضم هذه المبادئ مجموعة من العناوين تشمل التطوير الاقتصادي، وممارسات الحوكمة المؤسسية، والنظم الإدارية، والنواحي الاجتماعية (بيئة العمل والموظفين) والبيئة وحقوق الإنسان والمجتمع. ومن الفوائد الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها تقارير الاستدامة المساعدة في تطوير رؤية وإستراتيجية الاستدامة وتطوير وتحسين الأداء والنظم الداخلية وتطوير وتحسين النظم الإدارية وإدماج الدوائر المختلفة وتشجيع الابتكار وتنفيذ مبادرات جديدة وتحقيق الميزة التنافسية والريادة وجذب والمحافظة على الموظفين ورفع مستوى الوعي وإعادة التركيز على أهداف البنك والقيم. وتمثل الفوائد الخارجية في تحسين السمعة وتعزيز ثقة واحترام العملاء وجذب المستثمرين وتعزيز الشفافية والحوار مع الجهات ذات العلاقة وإظهار القدرة على المشاركة وتعزيز الوجود في السوق التنافسي والالتزام بالتنمية المستدامة والقدرة على قياس ومقارنة الأداء وتعزيز صورة البنك ورفع مستوى النظم العالمية. وقالت هندية إن البنك العربي أصدر تقريره الأول للاستدامة خلال عام 2011 للإفصاح حول أدائه في مجال الاستدامة لعام 2010، وإن البنك العربي يعد أول بنك في الأردن يصدر مثل هذا النوع من التقارير، منوهة إلى أن تقارير البنك العربي للاستدامة تتبع مبادئ ومعايير مبادرة التقارير العالمية وقد تم تقييم التقرير بمستوى B من قبل المبادرة، منوهة إلى أن تقرير البنك العربي لعام 2011 جاء أكثر شمولية.

وعرفت مديرة شؤون الشركات في بنك ستاندرد تشارترد رزان الهنداوي الاستدامة بأنها نهج لممارسة الأعمال التجارية من شأنه أن يوفر قيمة مستدامة وطويلة الأمد للمساهمين ويسهم في الوقت ذاته في نجاح البلدان التي يعمل فيها البنك، وذلك من خلال تنفيذ الأعمال بطريقة صحيحة التي يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية ايجابية. وقالت إننا ننظر في بنك ستاندرد تشارترد إلى ان الاستدامة نهج لممارسة الأعمال لتمكين الاقتصاد من تحقيق نمو مستدام من خلال توفير فرص للوصول إلى خدمات مالية وتقديم التسهيلات، وكذلك تعزيز التمويل المستدام من خلال تشجيع أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية لممارسة الأعمال وإتباع نهج القيادة بتقديم المثل(القدوة) من خلال المحافظة على البيئة والمساهمة في الاستثمارات الاجتماعية التي تقود إلى تنمية اقتصادية حقيقية. وأكدت أن البنك وفي هذا الإطار، يقدم خدمات مالية متخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء العالم، منوهة إلى أن البنك يخطط لإطلاق مثل هذه الخدمات والقيم في السوق الأردنية في العام 2013. وحول الدورات التدريبية التي يوفرها البنك للموظفين، قالت هنداوي إن معظم موظفي البنك في الأردن انها متطلبات التعليم الالكتروني ومكافحة الرشوة في عام 2011 ودورات أخرى لضمان أفضل مستويات التعامل مع العملاء. وقالت إن البنك يحرص أن تكون عمليات التمويل التي يمنحها البنك ذات اثر إيجابي على المجتمع والبيئة على السواء، منوهة إلى أن البنك عمل على تضمين مفهوم

الاستدامة في ممارسات الأعمال التي يمارسها البنك لجهة البيئة والمجتمع على السواء. وقالت إن إستراتيجية البنك في الاستثمار في المجتمع تعطي الأولوية للخدمات الصحية ولقطاع التعليم والشباب وعلى المستوى العالمي والإقليمي تمكين مرضى الايدز من تحقيق القبول والاندماج في المجتمع وتعزيز العمل التطوعي للموظفين، إضافة إلى مبادرة معالجة ضعف البصر على مستوى العالم.

وقال مندوب البنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان مغيباً لإلقاء العبء والمسؤولية على الدولة، لكن الشركات بدأت أخيراً تركز على ان تكون جزءاً من المجتمع وبدأت توسع نشاطاتها لتشمل احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة. وأكد على أن الاستدامة يجب ان تكون من صميم عمل المؤسسة التجارية وان تسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع حتى تحقق نجاحاً على المدى الطويل. وأشار إلى ان الشركات تنقسم في رأيها حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وإن البنك الإسلامي يؤمن أنها مسؤولية دينية للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية واقتصادية حتى تكون المؤسسات مجدية ومربحة وفعالة وقانونية بالالتزام بالقوانين والأنظمة، ومسؤولية أخلاقية بالالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية المتعارف عليها. وقال ان البنوك الإسلامية تسعى في إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى وضع معايير خاصة للتحقق من توافق استثمارات المتعاملين مع أحكام الشريعة الإسلامية والتعامل المسؤول مع المتعاملين وإيجاد البدائل الشرعية للإيرادات المخالفة للشريعة وضمان رفاة الموظفين وإخراج الزكاة وتقديم القرض الحسن وتخفيض الآثار السلبية على البيئة. وبين أن رسالة البنك تتمثل في الالتزام بترسيخ المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لخدمة مصلحة المجتمع العامة، والحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين. وقال إن البنك يخصص سنوياً تبرعات ينفقها في مختلف أوجه الخير بلغت حتى نهاية عام 2011 67 مليون دينار تم إنفاقها على مؤسسات وجمعيات. وأضاف ان البنك يقدم قروضا حسنة بدون مقابل لتمكين المواطنين على مواجهة حالات مثل العلاج والتعليم والزواج حيث وصلت قيمة القروض في عام 2011 حوالي 23ر4 مليون دينار استفاد منها 27 ألف مواطن وفي عام 2010 حوالي 21ر6 مليون دينار استفاد منها 28 ألف مواطن. وقال إن البنك أسس صندوقاً للتأمين التبادلي لتسديد التزامات المقترضين في حالات الوفاة والعجز الدائم أو الإعسار المستمر بلغ رصيده 31ر9 مليون دينار وعمل على تعويض 1368 حالة بمبلغ إجمالي 4 ملايين دينار.

وقال مدير عام صندوق الحسين للإبداع والتفوق الدكتور علي ياغي أن الصندوق يقدم دعماً للمشروعات العلمية لطلبة الهندسة والعلوم تشجيع الابتكارات ونقل التكنولوجيا ودعم الإبداع على مستوى التعليم العام وطلبة المدارس والمسابقات العلمية الدولية، وأن الصندوق يوفر أيضاً دعماً للإبداع على مستوى الصناعة المحلية. وأشار إلى ان الصندوق تأسس عام 1999 برعاية من جلالة الملك عبدالله وتم تمويلها من قبل

معظم البنوك العاملة في الأردن كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وبرأس مال 5 ملايين دينار. وأكد ان الصندوق يقوم بمراجعة وتقييم البرامج الأكاديمية في الجامعات الأردنية وتبني معايير لجودة البرامج تركز على معايير وكالة ضبط جودة التعليم العالي في المملكة المتحدة **Quality Assurance Agency**. ونوه إلى البرامج التي نفذها الصندوق خلال السنوات الماضية والمتمثلة في تدريب ممثلي الجامعات الأردنية على أعمال التقييم الذاتي وعلى المعايير والإجراءات العالمية المتبعة في ضبط الجودة الأكاديمية.

وقال مقرر اللجنة العلية لحملة البر والإحسان علي القضاة أن الحملة تعمل منذ عشرون عاماً تحت إشراف لجنة عليا من القطاعين العام والخاص وبمشاركة مختلف شرائح المجتمع والجهات الاقتصادية والاجتماعية وبتابع أسلوب مؤسسي وزيارات ميدانية، وإجراء الدراسات لتحديد الاحتياجات من خلال شبكة مراكز الصندوق الخمسين. وبين ان الحملة تجري متابعة حثيثة للمستفيدين وتقوم بزيارتهم لتقييم النتائج وتحقيق أهدافها المتمثلة في الجانب التنموي المتوافق مع أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز العدالة الاجتماعية و خفض نسب الفقر و المساهمة في القضاء على البطالة و توفير الفرص التعليمية وتقديم الرعاية الطبية. وقال ان الحملة تنفذ مجموعة من البرامج للمساعدات الدراسية وتحسين مستوى المعيشة / المشاريع الإنتاجية و برنامج تفعيل المشاركة الأهلية / الجمعيات الخيرية وبرنامج المساعدات الطبية وبرنامج المساعدات الطارئة والعينية حيث بلغت برامج المساعدات الدراسية 827 ولتحسين مستوى المعيشة 205 مشروعات و 74 لبرنامج تفعيل المشاركة الأهلية / الجمعيات الخيرية و 7310 لبرنامج المساعدات الطبية و 14221 لبرنامج المساعدات الطارئة والعينية. وبين انه بسبب الظروف الاقتصادية السائدة وارتفاع نسب الفقر وشدته تسعى الحملة للعام 2012-2013 الوصول إلى ما يقارب 5ر27 ألف مستفيد مباشر من الفئات المستحقة، لتقديم كافة أنواع المساعدات اللازمة مشاريع إنتاجية، دعم منح دراسية، مساعدات طارئة، مساعدات طبية وهو ما يحتاج جمع حوالي 3 ملايين دينار. وقدم الشكر والتقدير لقطاع البنوك لدعمه ومساندته السنوية لبرامج الحملة مما كان له الأثر الأكبر في التخفيف من الآثار الاقتصادية الصعبة للفئات المستهدفة من الأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة.

وقالت مستشارة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في شركة سكيما لينا الحصين إن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الطريق التي توفر فيه الشركات قيمة وفائدة متبادلة بينها وبين المجتمع من خلال التطوير الاقتصادي والحوكمة الجيدة وتفاعل أصحاب المصالح والتحسن البيئي. وأكدت أن المسؤولية الاجتماعية تعد منهجاً متكاملًا بطريقة منظمة و مترابطة من قبل شركات الأعمال لبناء رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي. وبينت أن الشركات تستثمر في المسؤولية الاجتماعية كونها تضمن لها المستقبل والاستدامة ولذلك فإنها تخطط حدود الالتزام بالتعليمات إلى تحقيق ميزة تنافسية وتوفير منتجات جديدة

وتشكيل التحالفات والشراكات الإستراتيجية وتبني أفضل الممارسات في هذا الشأن. وقالت الحصين إن الفرق بين أعمال الخير والمسؤولية الاجتماعية مرتبط بالمنهجية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إنه إذا تم التعامل مع المسؤولية الاجتماعية كسبيل لتطوير إستراتيجية أي شركة فإنها تصبح أداة ومصدر مهم لنجاح ونمو الشركة. وأكدت وجود حاجة لتوفير إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية وتطبيقاتها ومراقبتها وتقييمها من قبل المؤسسات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وان هناك فائدة وقيمة كبيرة عند ضمان استثمار القطاع الخاص المالي بطريقة فاعلة في المسؤولية الاجتماعية. وحول دراسة تم إجراؤها بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية وشمل 56 مؤسسة مصرفية في الأردن والسودان وسوريا ومصر والعراق والمغرب ولبنان والكويت والسعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة، تبين أن 73 بالمئة من المصارف تلتزم بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وان 19 قد تلتزم بها، فيما تبين من نتائج الدراسة ان 8 بالمئة من المصارف لا تلتزم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وعرض ممثلا مركز سيدة السلام لذوي الاحتياجات الخاصة سهم مدانات و لارا مسلم بحضور مدير عام المركز الأب عماد الطوال، للخدمات الإنسانية التي يقدمها المركز للمجتمع وخصوصا لذوي الإعاقات. وقال رئيس اللجنة المركزية في المركز سهم مدانات تشاركه زميلته ريزان الكردي إن رؤية المركز تتمثل في خدمة أفقر الفقراء من الأشخاص ذوي الإعاقه، وتجرد كامل عن المواقف السياسية والفوارق الاجتماعية في مسعى إلى تعميق الحس الإنساني والوطني لدى المواطنين، مسيحيين ومسلمين. وأضاف أن رسالة المركز تستند إلى مبادئ مركز سيدة السلام القائمة على المبدأ الإنساني المتمثل في أن الإنسان ذو الإعاقه هو إنسان صاحب حقوق، وأول حق له هو الحق على الحياة الكريمة. فالإنسان مهما كانت أحواله الصحية والمادية، لا يفقد كرامته وحقوقه الإنسانية، والمبدأ الوطني، يان الأشخاص ذوي الإعاقه هم مواطنون يتمتعون بكافة حقوقهم الوطنية، فيجب ان ندعمهم ليأخذوا مكانهم ومكانتهم وحقوقهم في المجتمع والوطن، والمبدأ الديني القائم على أن المجتمع الأردني، بمسيحيه ومسلميه، مجتمع متدين في عمق أعماقه. ومهما يكن من أمر الاختلافات بين الديانتين، فإن بينهما أرضية إيمانية مشتركة، وهي أن المسيحيين والمسلمين يؤمنون بالله الواحد خالق السماء والأرض، وأن الله هو مصدر كرامة الإنسان، وانه رحمن رحيم. وقال إن المركز يهدف إلى تقديم الخدمات مجانا للجميع وتحسين ظروف الحياة للأشخاص من ذوي الإعاقه في المملكة وتقديم العناية والرعاية لهم بما يتلاءم واحتياجاتهم وتضمن النمو والتطور لشخصياتهم إضافة إلى تقديم خدمات الإرشاد والتدريب اللازمين لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة. وبين ان المركز له مقر في عمان والعقبة وإن له وحدات علاج طبيعي في الفحيص والزرقاء والمفرق وعنجره. ويقدم المركز ووحداته خدمات تربية والإرشاد الأسري والتدخل المبكر والعلاج الطبيعي والتوظيفي. ويساند المركز في عمله لجان على مستوى المحافظات تضم

متطوعين، مسيحيين ومسلمين، لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى جانب تنظيم الأيام الطبية المجانية بالتعاون مع مؤسسات وطنية في مقدمتها الخدمات الطبية الملكية.